اقترحت تجنيسهن تحت بند الأعمال الجليلة

«حقوق الإنسان»: سنطلب مقابلة صاحب السمو بشأن زوجات الشهداء

■ إنشاء لجنة لاستقبال البدون أصحاب الجوازات المزورة ووضع آلية لاستخراج بطاقات لهم

■ تشكيل اللجنة سيتم في أسرع وقت لتمكين تلك الفئة من العلاج والحصول على حقوقهم المدنية

وزير الداخلية بمجلس الأمة أمس

.. وفد حديث مع الفضالة

قررت لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها السادس عشر امس طلب مقابلة أعضاء اللجنة لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد لنقل قضية تجنيس زوجات الشهداء واقتراح تجنيسهم تحت بند الأعمال الجليلة.

كما خلص الاجتماع إلى إعلام وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح اللجنة عن إنشاء لجنة لاستقبال البدون أصحاب الجوازات المزورة ووضع آلية لاستخراج بطاقات لهم لا تذكر بها اي جنسية .

وقال رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة ان انشاء تلك اللجنة سيتم في أسرع وقت لتمكين تلك الفئة من العلاج والحصول على حقوقهم المدنية مشيدا بأداء أعضاء اللجنة في إثارة القضية.

■ هايف: ما تم التوصل إليه هو اتفاق مؤقت لصرف بطاقات لحملة الجوازات والوثائق المزورة

■ عدد من يحملون الجوازات المزورة يصل إلى 5 آلاف شخص والبطاقات المؤقتة تكفل لهم الحياة الكريمة

وفي قضية تجنيس زوجات الشهداء أشار الدمخي إلى وجود فجوة بين فريق وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح وفريق مكتب سمو الأمير لطرح هذا الموضوع في هذا المجلس بطلب مقابلة الشهيد في هذه المسألة بالرغم من قلة أعدادهن.

وبين أن اللجنة اتخذت قراراها وتجنيسهن تحت بند الاعمال الجليلة لتنتهي مشكلتهن في اقرب وقت.

من جهته قال عضو اللجنة النائب محمد هايف إن ما تم التوصل إليه هو اتفاق مؤقت لصرف بطاقات لحملة الجوازات والوثائق المزورة من البدون لا تكتب فيها اي جنسية.

وأضاف أن هذا الاتفاق يقضي أيضا بألا يتم توقيع أصحاب هذه الجنسيات على جنسية معينة في مقابل توقيعهم على تعهد بتعديل أوضاعهم.

وذكر أن عدد البدون الذين يحملون الجوازات المزورة يصل إلى ٥ آلاف شخص تقريبا، مؤكدا أن البطاقات المؤقتة تكفل لهم الحياة الكريمة من ناحية الصحة والتعليم والتوظيف.

وتوجه هايف بالشكر لوزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ورئيس الجهاز المركزي صالح الفضالة على تعاونهما مع اللجنة لحل هذه الإشكالية.

وبين ان وزير الداخلية تعهد بمساعدة الجهاز المركزي بوضع مقر ومكاتب بشكل سريع لاستيعاب هذه الأعداد وصرف البطاقات لهم قبل الموسم الدراسي في حين تعهد رئيس الجهاز بمنحهم اوراقا لدخول المدارس

جانب من الاجتماع

أعضاء لجنة حقوق الإنسان

مؤكداً أنه نتيجة غياب التنمية وتجارة الإقامات وسوء الإدارة الاقتصادية في البلاد

الدمخي: خلل النظام الوظيفي في الحكومة لا ينصب فقط على قضية الوافدين

عادل الدمخي

عبدالكريم الكندري

تواصلت ردود الافعال النيابية بخصوص قضية الوافدين موضوع التركيبة السكانية والتي بدأت تأخذ حيزا كبيرا من العناوين في الفترة الاخيرة خصوصا بعد رفع عدد من الوافدين قضايا دولية ضد الكويت

فمن جانبه قال النائب د. عادل الدمخي إن خلل النظام الوظيفي في الحكومة لا ينصب على قضية الوافدين فقط مؤكدا أن هذا الخلل نتيجة غياب التنمية وتجارة الإقامات وسوء الإدارة الاقتصادية في البلاد.

وأوضح الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الكويت كانت منذ نشأتها مصدر رزق للوافدين وأن أي حديث عنصري ضدهم مرفوض شرعا.

وأشار الدمخي إلى رفضه منح رواتب خيالية لموظفين لا يعلمون والتعيينات الاستثنائية وتقديم الوافد على الكويتي في العمل الحكومي مؤكدا ان كل مسؤول تجاوز على حقوق الكويتيين يساءل أمام مجلس الأمة

وطالب الدمخي بعدم تحميل الوافدين سوء أوضاع التنمية والتعليم لافتا إلى أن الحكومة مسؤولة عن سوء الإدارة وعن عدم وجود معايير لاختيار الأشخاص في مجالس عليا تخطط للبلد مطالبا الحكومة بالإصلاح الشامل.

ومن جانبه أعلن النائب د. عبدالكريم الكندري عن تقديمه امس اقتراحا بقانون لضبط التركيبة السكانية، ينص على ألا يتجاوز عدد أي جالية بالكويت نسبة ١٠ ٪ من عدد المواطنين.

وقال الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن هذا الاقتراح بقانون حتى وإن رأى البعض أنه قاس إلا أنه سيجبر الحكومة على استبدال الوافدين بالمواطنين.

وبين ان المقترح يلزم وزارة الداخلية بمراجعة نسب الجاليات سنويا وفقا لمعايير محددة مثل الكفاءة الانتاجية ومعدل الجريمة وبالتالي يحق لها رفع أو خفض نسبة الجاليات وفقا لهذه المعايير.

وأضاف ان الاحصائيات تشير الى ان عدد الوافدين في الكويت يعادل اربعة اضعاف عدد المواطنين، وان عدد بعض الجاليات بدأ يلامس عدد الكويتيين، ما يمثل خللا كبيرا في التركيبة السكانية.

وأشار الى خطورة ان تتجاوز جالية ما او تعادل المواطنين من حيث العدد على الناحية الأمنية، مشددا على ضرورة ضمان التنوع الذي يشعل المنافسة ويؤثر بشكل جيد على جودة الانتاج والعمل في الكويت .

وبين ان الحل في هذا الجانب لن يكون عبر محاسبة الوزراء لأنهم يستخدمون صلاحياتهم في التعيينات مبينا ان المعالجة يجب ان تتم من خلال التشريعات مثل حظر تعيين الوافدين في الوظائف التي يمكن ان يشغلها المواطنون وضبط التركيبة السكانية.

ورفض وصف مقترحاته وتصريحاته بشأن الوافدين على انها ردة فعل او خطاب عنصري، مضيفا «ان المسألة ليست استهداف للوافدين او للتكسب بل هي قضية طرحتها منذ برنامجي الانتخابي وانا اتحدث بلسان الشعب».

وأعلن عن عدد من التشريعات التي يعمل على اعدادها لضبط الإقامة، مطالبا النواب بمساندته في هذه المقترحات التي تعالج التركيبة السكانية

مؤكداً أن بعض الأحزاب والتيارات تسعى لاستغلال تلك المشكلة

الشطي: على الحكومة حل قضية البدون وقطع الطريق على من يتاجر بها

خالد الشطي

قال النائب خالد الشطي إن هناك اتجاراً في قضية البدون واستغلال الظلم الواقع عليهم لمساومة الحكومة على أمور أخرى مطالبا الحكومة بقطع الطريق على تلك المحاولات وحل القضية.

ودعا الشطي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة الحكومة إلى إعطاء البدون حقوقهم مؤكدا ان قضية البدون إنسانية بحتة أعظم من ان يتم العبث بها وتحويلها إلى سلعة يتاجر بها.

وأشار إلى حضوره اجتماع لجنة حقوق الإنسان امس كمراقب بعد أن تابع خلال الفترة الماضية تصريحات البعض حول هذه القضية.

وأضاف ان ما يطرح أمام وسائل الإعلام يخالف ما يجري في الواقع داخل الغرف المغلقة، مشيرا الى أن بعض الأحزاب والتيارات تسعى لاستغلال تلك القضية

النوادي الصيفية اكتظت بروادها من الأطفال والكبار طلباً للفائدة والترفيه

الاجازة فرصة لألحاق الأبناء بالنوادي الصيفية

بينما يقترب موسم الإجازة الصيفية من نهايته فإن الكثيرين ممن فضلوا تقضية فترة الصيف في البلاد استغلوا الفرصة في إلحاق أطفالهم بالنوادي الرياضية الصيفية لتعليمهم السباحة والألعاب الفردية الأخرى مثل الجودو والكراتيه واللياقة البدنية وغيرها.

وأيضا كانت الفرصة سانحة للكبار أنفسهم للجوء إلى تلك النوادي طلبا للفائدة والترفيه وممارسة الهوايات خصوصا أن تلك الأنشطة هي ضمن صالات ضخمة مغلقة ومجهزة بشكل ممتاز بما يقي الأطفال والكبار التعرض للحر والشمس مباشرة